

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٤٢**

الثلاثاء، ١٠ آذار/مارس ٢٠٢٠، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	فرنسا	السيدة غيغين
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

2006248 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

تأبين معالي السيد خافيير بيريس دي كوييار، الأمين العام الخامس للأمم المتحدة

الرئيس (*تكلم بالصينية*): كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، توفي الأمين العام السابق خافيير بيريس دي كوييار في ٤ آذار/مارس. وإنني على ثقة من أن أعضاء المجلس سينضمون إلي في الإعراب عن أعمق تعاطفنا والتعبير عن التعازي لأسرته وأحبائه. لقد كان خافيير بيريس دي كوييار عضوا في وفد بيرو خلال الدورة الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٤٦، وتولى رئاسة هذا المجلس بالذات مرتين، وعمل بتميز كبير بصفته خامس أمين عام للأمم المتحدة، في وقت شهدت فيه منظمتنا والعالم تحولا كبيرا. وأود أن أطلب إلى المجلس الآن أن يلتزم الصمت لمدة دقيقة تكريما له.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (*تكلم بالصينية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/191، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في ٢٩ شباط/فبراير، اتخذت الولايات المتحدة خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام عن طريق التفاوض في أفغانستان، من خلال إعلان مشترك مع الحكومة الأفغانية وإبرام اتفاق مع حركة طالبان. ويسرنا أن نعرض القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) الذي يؤيد اتفاق إحلال السلام أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان والإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان. ونقدر دعم مجلس الأمن لهذا القرار، والمشاركة البناءة لجميع زملائنا خلال المفاوضات.

وسيظل دعم المجتمع الدولي ومشاركته حاسمين في الخطوات المقبلة لعملية السلام. ونحن ممتنون بشكل خاص لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على الدعم الذي قدمته قطر والدور الحاسم الذي قام به بلده في استضافة المحادثات التي أدت إلى هذه المناسبة الهامة. ونتطلع بشغف إلى الخطوات التالية لعملية السلام، رغم أن العملية الانتخابية الرئاسية والمستويات المرتفعة غير المقبولة من أعمال العنف التي تقوم بها حركة طالبان في أفغانستان لم تسمح للأسف للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية بالبدء في الوقت المحدد لها.

إن إعطاء الأولوية لتشكل حكومة شاملة للجميع وتوحيد أفغانستان أمر بالغ الأهمية لمستقبل البلد، ولا سيما بالنسبة لقضية السلام. ولهذا الغرض، فإننا نرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس غاني، خلال حفل تنصيبه في ٩ آذار/مارس، وأكد فيه أن المناقشات والمفاوضات ستستمر خلال الأسبوعين المقبلين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة شاملة للجميع – حكومة توحد البلد وتعطي الأولوية لإحلال السلام. ونقدر أيضا البيان الذي أدلى به السيد عبد الله في ٩ آذار/مارس الذي يشدد على التزامات مماثلة بالسلام والشمولية للجميع. ونأمل أن تحل جميع الأطراف خلافاتها السياسية من دون اللجوء إلى أعمال العنف، وأن تجتمع معا للتركيز على السلام.

وبالمثل، فإن المرسوم الرئاسي الذي اتخذه الرئيس غاني في ١٠ آذار/مارس بشأن الإفراج عن أسرى طالبان مقابل الأسرى الذين تحتجزهم حركة طالبان إجراء هام يقرب الأفغان بشكل أكبر من المفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية. والجدير بالذكر أن المرسوم الرئاسي يعني أن المحادثات التقنية بين ممثلي حركة طالبان والحكومة الأفغانية في الدوحة، فضلا عن عمليات الإفراج الفعلية، يمكن أن تبدأ على الفور. وكل هذا يقرب الأفغان من فرصة رسم خارطة طريق سياسية لمستقبل بلدهم.

ولكي تتمتع أفغانستان بمكانة دولية ودعم واستثمار دولي، يجب صون الحقوق الأساسية ومناصرتها. ونأمل أن يغتنم شعب أفغانستان الفرصة لتحقيق تسوية سلمية تاريخية تنهي الصراع في بلده وتحافظ على مكاسب العقدين الماضيين في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمشاركة الحقيقية للمرأة في المؤسسات السياسية والمدنية، ويضمن عدم استخدام الإرهابيين الدوليين لأراضي الشعب الأفغاني مرة أخرى لتهديد العالم.

وكجزء من الاتفاق الذي أقره قرار مجلس الأمن اليوم، تعهدت حركة طالبان بقوة بإنهاء علاقاتها مع الإرهابيين الدوليين ومنع أي جماعة أو فرد، بما في ذلك تنظيم القاعدة، من استخدام أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها. وسنراقب ونرصد بعناية ما تحرزه حركة طالبان من تقدم وسنقيم باستمرار ما إذا كانت حركة طالبان ملتزمة بجانبها من الصفقة.

غير أن التحديات لا تزال قائمة. فالمستوى العالي من العنف من جانب حركة طالبان لا يفضي إلى النهوض بعملية السلام. إننا نسلم بأن حركة طالبان اتخذت خطوات لوقف الهجمات في المدن وضد القواعد الرئيسية. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ونحثهم كذلك على الحد من العنف ضد القوات الأفغانية في الريف من أجل إتاحة الفرصة لنجاح مفاوضات الأطراف الأفغانية والسلام. ومن شأن هذه المستويات من العنف أن تهدد بجر كلا الجانبين إلى حلقة مفرغة، وهي ليست في مصلحة أحد وتقوض السلام. وكما قال الوزير بومبيو، نتوقع من طالبان وجميع الأفغان أن يتبنوا التقدم الذي أحرز من أجل النساء والفتيات وأن يبنوا عليه. والمستقبل المشرق لأفغانستان يجب أن يحترم كرامة وإمكانات جميع الأفغان، بما يكفل احترام حقوق المرأة والفئات التي على هامش المجتمع. ويشير نص قرار اليوم بوضوح، مع أخذ ذلك في الاعتبار، إلى أن مجلس الأمن لا يؤيد استعادة الإمارة الإسلامية، وبصفة خاصة، سياساتها القمعية ضد النساء والفتيات والأقليات. ونحث طالبان على تعلم دروس الماضي السلبية وأن تكون على استعداد لاحترام إسهامات جميع المواطنين الأفغان في تنمية البلد.

وستواصل الولايات المتحدة، كما هو واضح من إعلاننا المشترك مع حكومة أفغانستان، دعم أفغانستان بشكل ثابت. وهذه المناسبة لا تمثل نهاية شراكة وثيقة بين الولايات المتحدة وحكومة أفغانستان وشعبها، بل بداية جديدة. ولن تنفض الولايات المتحدة يدها، بعد ما يقرب من عقدين وأكثر من تريليون دولار في صورة استثمارات في أمن أفغانستان وتنميتها. وسنواصل الاستثمار في علاقة دائمة مع الحكومة الأفغانية، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية والأمنية. وسنحافظ على

تعاوننا مع الأفغان لمساعدتهم على تحقيق أفغانستان موحدة ذات سيادة وفي سلام مع نفسها ومع جيرانها.

إن التطورات التي أيدها القرار هي نتاج أكثر من عام من الانخراط الدبلوماسي غير المسبوق للولايات المتحدة مع طالبان، بالتنسيق مع شركائنا في أفغانستان والمنطقة وجميع أنحاء العالم. وقد أمكن تحقيق ذلك نتيجة ١٩ سنة من الانخراط العسكري والدبلوماسي والاقتصادي من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائنا الآخرين في التحالف. إننا نعتز بإنجازاتنا. فأفغانستان اليوم ليست أفغانستان عام ٢٠٠١، ويرجع ذلك إلى الجهود المخلصة التي بذلها الأفغان بالعمل جنبا إلى جنب مع أصدقائهم في المجتمع الدولي. وهذه لحظة تبعث على الأمل غير أنها ليست سوى البداية. وتدرك الولايات المتحدة رغبة الشعب الأفغاني طويلة الأمد في السلام. وسنواصل، كما فعلنا في الماضي، دعم هدف تحقيق سلام دائم في أفغانستان. ونأمل أن يشاركنا أعضاء المجلس في القيام بذلك أيضا.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أعرب عن تعازينا لضحايا الهجمات الأخيرة، ولا سيما في كابول، التي وقعت في ٦ آذار/مارس. ومن المحزن أن نرى العنف يشتعل مرة أخرى بعد بضعة أيام من الهدوء. ويجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى التزام ألمانيا تجاه أفغانستان. فنحن، بالاشتراك مع إندونيسيا، نقوم بصياغة الوثائق المتعلقة بأفغانستان في مجلس الأمن ولكننا، بالإضافة إلى ذلك، سنواصل الانخراط في أفغانستان بوصفنا ثاني أكبر بلد مانح ومساهم بقوات يعمل جاهدا كذلك لدعم بناء قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية. وسنواصل الوقوف إلى جانب أفغانستان. ولا يزال هدفنا هو الحفاظ على الإنجازات الرئيسية التي تحققت في السنوات الثماني عشرة الماضية، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون والحقوق الدستورية وحقوق الإنسان للمرأة والطفل والفئات المهمشة.

ونهنئ الرئيس غني بمناسبة تنصيبه بالأمس. ويظل التزامه بالتماسك الوطني وتشكيل حكومة شاملة للجميع ومقبولة للجميع أمرين أساسيين. وندعو، في الوقت نفسه، أصحاب المصلحة الأفغان إلى التصرف بمسؤولية من أجل وحدة البلد وإلى مواصلة العمل من أجل إقامة حكم ديمقراطي وشامل للجميع يرتكز على الدستور الأفغاني. فنحن لن نقبل، تحديدا، أي حكومة موازية أو استخدام القوة لحل أي نزاع سياسي.

ونعتقد أنه يمكن لاتفاق إحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان وكذلك الإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان، المؤرخ ٢٩ شباط/ فبراير، أن يكونا حجري أساس للسلام في أفغانستان، وهو ما يحتاج إليه البلد حاجة ماسة بعد ٤٠ سنة من الحرب. وبهذه المناسبة، أود كذلك أن أشيد بحكومة وشعب قطر، اللذين عملا بجد على مر السنين للتمكين من إبرام ذلك الاتفاق. كما نقدر التعاون الوثيق جدا مع حكومة قطر في تنظيم الحوار بين الأطراف الأفغانية، الذي يكتسي أهمية بالغة مستقبلا، إذ أننا – ولكي تبدأ هذه العملية الآن – ندعو إلى البدء سريعا في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. ونرحب بإعلان حكومة أفغانستان عن فريق التفاوض، ونأمل أن يتسنى حل المسائل المعلقة المتعلقة بتبادل الأسرى من دون إبطاء. وفيما يتعلق بفريقي التفاوض، وأعني صراحة فريقي التفاوض كليهما، من المهم أن يحدث ما نحث عليه دائما بصفة عامة في الممارسة العملية، ألا وهو أن المرأة ليست هامشية بل تشكل جزءا جوهريا من فريقي التفاوض.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠)، فإننا نرحب بأنه يدعو إلى بدء المفاوضات الجامعة بين الأطراف الأفغانية من دون إبطاء. ويشير إلى أن مجلس الأمن لا يؤيد عودة الإمارة الإسلامية لأفغانستان. ويتضمن إشارات إلى حقوق المرأة

والشباب والأقليات. وأخيرا، يشدد على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فهذه النقاط هامة ويجب تنفيذها.

وكنا سنرحب في القرار بإشارات واضحة إلى الدستور الأفغاني وكذلك إلى حقوق الإنسان وأهمية احترام هذه الحقوق بصفة عامة. وبالنسبة لنا، تظل الإشارات إلى الدستور وإلى حقوق الإنسان الأساس الذي لا غنى عنه لتنمية البلد في المستقبل.

ونشدد أيضا على أهمية الأمم المتحدة في عملية السلام الأفغانية. ونأمل بصفة خاصة أن تتمكن الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في هذه الفترة الحاسمة لمستقبل البلد، من بدأ عملها قريبا. وسيحين أوان تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في وقت لاحق من هذا العام. ومن الحيوي أن يظل مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها إلى جانب الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء الأفغانيات. ولذلك فإننا نطلب ولاية قوية هذا العام.

وإندونيسيا وألمانيا متحدتان، بوصفهما القائمتين على الصياغة، في تصميمهما على كفالة أن يواصل مجلس الأمن متابعة ودعم عملية السلام في أفغانستان عن كثب كتعبير عن مسؤوليتهما بوصفهما مشاركين في الصياغة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر المملكة المتحدة أنها صوتت مؤيدة القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) وأنه اتخذ بتوافق الآراء. واليوم تقف أفغانستان عند منعطف حاسم. فالإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان، المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير، واتفاق إحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان يمثلان معا لحظة هامة في السعي إلى تحقيق السلام. وقد حان الوقت لكي تغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة من أجل السلام بالدخول في مفاوضات مباشرة وشاملة شمولا كاملا بين الأطراف الأفغانية. ومن خلال القرار المتخذ اليوم، حدّد مجلس الأمن الطريق أمام جميع الأطراف للوصول إلى تلك النقطة، ونتوقع اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة، بما في ذلك مزيد من التخفيضات في العنف. ونتوقع من الرئيس غني، الذي تم تنصيبه أمس، أن يوحّد البلد وأن يشكّل فريقا تفاوضيا وطنيا متنوعا وشاملا للجميع حقا يضم النساء. ونرحب بفرصة العمل معه ومع حكومته.

ندعو جميع القادة الأفغان إلى الوفاء بالتزاماتهم بإعطاء الأولوية لاستيعاب الجميع والوحدة والسلام. وشأننا شأن الولايات المتحدة، نقدّر بيان السيد عبد الله بشأن التزاماته. ولكننا نعارض بشدة إنشاء أي إدارات أو هياكل حكومية موازية، وندعو جميع المعنيين إلى التكاتف وحل الخلافات بصورة بناءة.

وأود أن أشدد على النقاط المتعلقة بدور المرأة. شاركت أفغانستان والمملكة المتحدة هذا الصباح في استضافة حدثٍ رفيع المستوى لمجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان. وكان العديد من الأعضاء الموجودين في القاعة اليوم هناك لحضور حفل التنصيب والتكلم، وسمعنا من نساء أفغانيات رائدات في السياسة والمجتمع المدني.

وقد بعث مجلس الأمن رسالةً واضحة في هذا الصدد. ونتوقع أن نرى مشاركة فعالة وهادفة في عملية السلام من النساء والشباب والأقليات الأخرى. وفي حين أن اتخاذ قرار بشأن أي اتفاق سلام يعود أمره في نهاية المطاف للأفغان، فإننا نؤكد أنه ينبغي أن يحمي الحقوق والحريات الأساسية للجميع.

وعلى غرار ألمانيا وغيرها، لدينا دورٌ قوي في أفغانستان، سواء من الناحية العسكرية أو من حيث أنشطتنا في المجالات الإنمائية والسياسية والاقتصادي، ونحن على استعداد لدعم اتفاق سلام والوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوّت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) بشأن أفغانستان. ويتيح القرار فرصة لتحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد.

ونتضامن مع شعب جمهورية أفغانستان الإسلامية في تطلعه إلى إنهاء هذه الحرب التي طال أمدها، واستعادة السلام، وتعزيز التنمية المستدامة. إن الشعب الأفغاني بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم جماعي من المجتمع الدولي بأسره.

ومن الأولويات الشروع الفوري في المحادثات بين الأطراف الأفغانية. ونحن على ثقة من أن الاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الموقع بالدوحة في ٢٩ شباط/فبراير سيكون خطوة نحو عملية سلام شاملة بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية – السياسية، بهدف التوصل إلى تسوية. وندرك أن الطريق إلى ذلك الهدف سيكون صعبا وستكون هناك حاجةٌ إلى بذل جهود موحدة، ليس فقط من جانب الشعب الأفغاني نفسه ولكن أيضا من حيث المساعدة المقدمة من الشركاء الإقليميين والدوليين.

وقد بذل الاتحاد الروسي، من جانبه، الكثير لتعزيز المصالحة الوطنية والحوار المباشر بين الأفغان. وكان هذا هو محور جهودنا، بما في ذلك من خلال صيغة موسكو، بمشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية، والتركيز على إطلاق آلية الحوار بين الأفغان في موسكو.

وجرى تقديم مساهمة كبيرة في تهيئة الظروف الدولية المواتية واستئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان من خلال مشاورات اللجنة الثلاثية للممثلين الخاصين للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة، وإشراك باكستان في الوقت المناسب. وكان من الممكن أن تكون هذه الصيغة أنجع لو أتيحت لإيران فرصة المشاركة، وهي التي أظهرت مراراً وتكراراً إمكاناتها البناءة في هذا الصدد.

إن شعب أفغانستان يقف عند مفترق طرق في تاريخه. ونرى أن الحتمية القصوى والعليا في الوقت الراهن هي إحراز التقدم نحو السلام. ويجب توجيه جميع الجهود نحو الشروع الفوري في محادثات شاملة بين الأطراف الأفغانية بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية – السياسية في البلد. ونحن على ثقة من أن الأطراف ستمثلها وفود مخوّلة بالتفاوض واتخاذ قرارات بشأن مجموعة واسعة من المسائل.

ونحث جميع القوى السياسية الأفغانية على تنحية خلافاتها ومصالحها الضيقة وطموحاتها السياسية جانبا، وعلى التحرك معا نحو برنامج موحد من أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في السلام الذي انتظره الأفغان العاديون طويلا. ويجب أن تكون الخطوة الرئيسية الأولى نحو تحقيق هذه الغاية هي تخلي جميع أصحاب المصلحة عن العنف. ويجب تجميع الجهود لضمان مكافحة الإرهاب بشكل متضافر.

ومن الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد استعراض قرارات الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن ضد حركة الطالبان وتزامنها مع التدابير الوطنية ذات الصلة. ومما لا شك فيه أن أفغانستان ستحتاج إلى دعم من دول المنطقة، بما في ذلك من جيرانها وهو الأمر الأهم. ونرى أن من الأهمية بمكان الاستفادة الكاملة من إمكانات الهياكل الإقليمية، ولا سيما منظمة شنغهاي للتعاون وفريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان بشكله المُحدّث، فضلا عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب الجمهورية الدومينيكية بالنية المعلنة لجميع الأطراف الأفغانية عن العمل من أجل نجاح اتفاق سياسي شامل للجميع بين الأطراف الأفغانية، ووقف نهائي وشامل لإطلاق النار في إطار الإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان

واتفاق إحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان. ويسعى هذا الاتفاق التاريخي، الذي وقعته الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، إلى وضع حد لهذا النزاع الذي طال أمده.

ولذلك صوّتنا مؤيدين القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠)، الذي اتخذناه للتو، لأننا نرى أن النص متوازنٌ ويمثل اللحظة التاريخية لتوقيع اتفاق السلام. ونسلّم أيضا بالعمل الشاق الذي قام به المشاركون في صياغة القرار.

وترى الجمهورية الدومينيكية أن المشاركة الفعالة والهادفة للنساء والشباب والأقليات حاسمة الأهمية. ونحث الطرفين على كفالة أن يحمي أي اتفاق سياسي يتم التوصل إليه حقوق تلك الفئات.

وفي الختام، نود أن نشيد بالتأييد الذي أبدته الوفود الأعضاء في مجلس الأمن فيما يتعلق باتخاذ القرار. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن تعاون الأمم المتحدة سيظل حيويا في سياق مختلف محادثات السلام للمساعدة على الاستفادة القصوى من الحوارات القائمة ومعالجة المسائل المتصلة بالحد من العنف وتعزيز وقف إطلاق النار.

ترى الجمهورية الدومينيكية أن القرار يتضمن الأدوات اللازمة لتمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة والمجتمع الدولي من مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيس أفغانستان، أشرف غني، على توليه منصبه لفترة ولاية ثانية. وأود أيضا أن أنوّه بحضور زميلتنا، الممثلة الدائمة لقطر، وأن أشيد بدور بلدها في الاتفاق الذي أبرم مؤخرا ووُقع في الدوحة في ٢٩ شباط/فبراير.

وأود أن أعرب عن امتناني للولايات المتحدة على قيادتها في صنع القرار المهم وحسن التوقيت ٢٥١٣ (٢٠٢٠). وقد صوّتت سانت فنسنت وجزر غرينادين مؤيدةً القرار على أمل أن يعزز مفاوضات شاملة للجميع بين الأطراف الأفغانية من شأنها أن تحقق تسوية سياسية ووقف دائم وشامل لإطلاق النار. وسيعزز أيضا الجهود التي يبذلها جميع شركاءُ أفغانستان الإقليميون والدوليون في توفير المعلومات والدعم لعملية السلام.

ويتعين علينا التركيز على عناصر الحفاظ على السلام وهي دعم وحدة أفغانستان وتعزيز المصالحة واستعادة الثقة في العملية السياسية. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى دعم عملية السلام والمحادثات المقبلة بين الأطراف الأفغانية.

وتشدد سانت فنسنت وجزر غرينادين على أهمية عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها وتؤدي إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض.

للجميع من شأنها أن تحقق الرخاء والفائدة للمجتمع بأسره إلا باتباع نهج شامل للجميع. ويعني هذا من الناحية العملية، إشراك جميع الأفغان، بمن فيهم الأقليات والشباب والنساء، إشراكا متكاملا من مرحلة إبرام اتفاق السلام وحتى تنفيذه.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان ووفدا يتألف في معظمه من النساء، بتسليم القرار بالدور الحاسم للمرأة في عملية السلام. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نتجاوز مجرد النص المكتوب على الورق. ولا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على حقيقة أن المرأة تظل عاملا من عوامل التغيير وصانعة للسلام. وينبغي الأخذ بهذه هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها في جميع عمليات السلام. فلنبذل قصارى جهدنا لضمان أن تكون المرأة صانعة لعمليات السلام ومشاركة فيها ومستفيدة منها في الوقت نفسه.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا أيضا باتخاذ القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) بالإجماع. يرحب هذا

النص بالتقدم الذي أحرز مؤخرا صوب السلام في أفغانستان. وتتمثل الأولوية في المستقبل في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها مختلف الأطراف. والواجب الآن أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في أقرب وقت ممكن. وستواصل فرنسا دعم أفغانستان في سعيها إلى تحقيق سلام دائم، يجب أن يترجم إلى تنفيذ كامل للالتزامات التي تعهدت بها حركة طالبان للحد من العنف ومكافحة الإرهاب. وسيعني ذلك أيضا – وهذا أمر لا غنى عنه – حماية جميع المكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠٠١ من حيث الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة والأقليات، كما يدعو إلى ذلك القرار الذي اتخذناه للتو.

وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان ضمان التمثيل الشامل في المحادثات بين الأطراف الأفغانية بحيث تكفل مشاركة المرأة. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم دون تمثيل نصف السكان على طاولة المفاوضات. وأود أن أرحب في ذلك الصدد، بمبادرة الممثلتين الدائمتين لأفغانستان والمملكة المتحدة، السيدة أديلا راز والسيدة كارين بيرس على التوالي، بإنشاء مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، التي اجتمعت هذا الصباح للتشديد على الدور الأساسي للمرأة في عملية السلام، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي نحتفل بذكراها السنوية العشرين هذا العام. ويجب أن تشارك المرأة بصورة فعالة، بما في ذلك مشاركتها على النحو الواجب في طاولة المفاوضات بشأن جميع المسائل قيد المناقشة.

وأصبح مفهوم عملية السلام بقيادة أفغانستان أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويجب على المجتمع الدولي التأهب لدعم الجهود الأفغانية في ذلك الصدد. وستضطلع فرنسا بدورها وتدعو جميع بلدان المنطقة إلى دعم تحقيق الاستقرار في أفغانستان على نحو فعال ولا لبس فيه، فضلا عن المساعدة في تحقيق السلام الدائم في البلد.

ختاما، أود أن أثني على الدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة والأمم المتحدة نفسها في أفغانستان.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أكرر التعازي التي أعرب عنها ممثل ألمانيا.

ونشكر الولايات المتحدة والميسرين المشاركين على كل ما بذلوه من جهد شاق.

وفيما يتعلق بالوضع الراهن في أفغانستان، نرى أن القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) يتسم بالتوازن عموما ويشدد على الآراء الرئيسية لمجلس الأمن. ومن الضروري الآن أكثر من ذي قبل أن يعرب المجلس عن دعمه الكامل لأفغانستان كي يتسنى للرئيس غني تشكيل حكومة شاملة ومقبولة للجميع.

ونعارض أيضا، شأننا شأن المتكلمين السابقين، أية إجراءات لتشكيل حكومة موازية وأي استخدام غير قانوني للقوة لحل الخلافات السياسية. وندعو إلى مواصلة الحد من العنف لتهيئة بيئة مواتية للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وفي ذلك الصدد، تكتسي عناصر الشروط المحددة لطالبان والواردة في القرار الذي اتخذ للتو أهمية بالغة.

ونرى أن الأحداث التي شهدتها الدوحة وكابول في ٢٩ شباط/فبراير تعتبر خطوات أولى مهمة نحو بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية وإنهاء النزاع. فالمفاوضات الشاملة هي الطريق الوحيد نحو التسوية السياسية والوقف الدائم لإطلاق النار. ونشدد على أن الإنجازات التي يكفلها الدستور الأفغاني لضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل، غير قابلة للتصرف وينبغي التشديد عليها في المفاوضات المقبلة بين الأطراف الأفغانية. وبالتالي، فقد كان اجتماع اليوم لمجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان حدثا مجديا.

أخيرا، وبالنظر إلى أهمية الوقت القادم بالنسبة لأفغانستان، تشيد إستونيا بالدور الفعال الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم البلد على مسار السلام والأمن. وهو دور بالغ الأهمية.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): صوتت بلجيكا مؤيدة للقرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) بشأن الحالة في أفغانستان، وترحب باعتماده بالإجماع. ونشيد بالولايات المتحدة الأمريكية وجميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم الوثيق الذي أدى بنا إلى هذه النتيجة. يبعث قرار اليوم إشارة هامة وقوية بشأن التزام مجلس الأمن إلى جميع الأطراف في أفغانستان.

ونرحب بجهود السلام والمصالحة التي بذلت مؤخرا. ونتوقع الآن أن يبدأ الحوار بين الأطراف الأفغانية على وجه الاستعجال بواسطة أفرقة تفاوضية تتسم بالتنوع والشمول، فضلا عن إبرام اتفاق دائم وشامل لوقف إطلاق النار بغية الحد من عدد الضحايا المدنيين. وما تزال الخسائر المدنية في هذا النزاع مأساوية، بما فيها الخسائر بين الأطفال. ونذكّر أيضا جميع الأطراف بأنه يجب على أي اتفاق أن يحمي حقوق المرأة، فضلا عن الشعب الأفغاني بأسره.

وأختتم بياني بتكرار التشديد على دعم بلجيكا لبعثة الأمم المتحدة والشعب الأفغاني. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال في هذا المنعطف المهم بالنسبة لأفغانستان.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب فييت نام باتفاق إحلال السلام في أفغانستان بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان والإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان. ونشكر الولايات المتحدة وحكومة أفغانستان والأطراف الأخرى على جهودها. ونشيد بحكومة قطر لاستضافتها للمحادثات الدبلوماسية، ونشكر المشاركين في الصياغة، ألمانيا وإندونيسيا، على تعاونهما ومساهماتهما في إعداد نص القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠).

وبالنظر إلى الزخم التاريخي الذي وفره الاتفاق، إلى جانب هشاشة الحالة الميدانية، ترى فييت نام أنه ينبغي أن يغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة المتاحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ولذلك صوتنا مؤيدين للقرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠). ويحدونا وطيد الأمل في أن يسهم الزخم الذي شهدناه اليوم في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان في الأجل الطويل وأن يعود بالفائدة على شعبها. ويسرنا بالغ السرور أن مجلس الأمن قد اتخذ موقفا موحدا، وبذلك يبعث رسالة قوية وإيجابية للغاية إلى جميع الأطراف في أفغانستان وإلى شعبها. ونحن على استعداد لمساعدة الشعب الأفغاني في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، تود إندونيسيا أن تشكر الولايات المتحدة على صياغة القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠) الذي عدلنا صيغته للتو.

وننضم أيضا إلى ألمانيا، المشاركة في الصياغة، في الإشادة بدولة قطر الشقيقة، لدورها في استضافة الحدث التاريخي في الأسبوع الماضي بحضور ومشاركة وزيرة خارجة بلدي، السيدة مارسودي.

صوتت إندونيسيا مؤيدة للقرار لأننا نرى أن توقيع اتفاق إحلال السلام في أفغانستان بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، وكذلك الإعلان المشترك الذي صدر في الشهر الماضي بين والإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان، يعتبران خطوتين أوليتين مهمتين نحو إنهاء النزاع الذي طال أمده في البلد.

ونرى أن هذه لحظة حاسمة بالنسبة لأفغانستان، حيث تلتزم جميع الأطراف بموجب هذه الاتفاقات بمواصلة مفاوضات يمسك بزمامها الأفغان أنفسهم لأجل ضمان التوصل إلى تسوية سلمية دائمة لإنهاء النزاع. بيد أننا نعلم أن الطريق لا يزال طويلا. غير أن تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان

يظل ممكنا بفضل إبداء حسن النية من الجميع في السعي المشترك لإنهاء الحرب والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة متفاوض عليها. وسيكون الحد من العنف مؤشرا على حسن النية وبناء الثقة بين الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي يقف إلى جانب شعب أفغانستان وسيدعم عملية السلام ويكفل أن للمرأة دورها فيها. إن السلام الدائم وبناء الدولة سيكون بعيد المنال بدون زيادة دور المرأة والشباب الأفغان. وستواصل إندونيسيا بنشاط دعم بناء قدرات المرأة الأفغانية ومشاركتها النشطة في عملية السلام، كما فعلنا في الماضي، والجمع بين النساء الأفغانيات من جميع مناحي الحياة وعلماء الدين وتعزيز المزيد من الحوار.

ومن الأهمية بمكان أيضا الحفاظ على جميع المكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠٠١، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان. ويجب ألا تستخدم الجماعات الإرهابية أفغانستان بعد الآن لتهديد الآخرين أو أراضيها. ونحث مرة أخرى على الحد من العنف من أجل تعزيز الظروف المواتية للعملية. ونشدد مرة أخرى على أهمية تحقيق الاستقرار والأمن. وبناء على ذلك، من المهم ضمان الاستقرار بعد انسحاب القوات من أفغانستان.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يمكنكم أن تطمئنوا إلى دعم إندونيسيا لهذه الرحلة، بما في ذلك خلال المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. لن ندير ظهرنا أبدا لشعب أفغانستان. إن دعمنا هو حقا لشعب أفغانستان وحده، ونتوقع من المجتمع الدولي أن يفعل الشيء نفسه.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود جنوب أفريقيا أن تنضم إلى الزملاء في الإشادة بالولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان على التوصل إلى هذا الاتفاق. ونود بصفة خاصة أن نشكر دولة قطر على إتاحة مواردها ووقتها لذلك الاجتماع. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، في الواقع، ينبغي للمرء أن يصادق أعداءه وأن يتصالح معهم. ثانيا، لا بديل عن المفاوضات والمناقشة السلمية والتسوية. ثالثا، لن يتم التوصل في نهاية المطاف إلى حل محلي وطويل الأمد إلا من خلال العملية التي ستشرع فيها أفغانستان الآن – وهي عملية بين الأطراف الأفغانية نفسها. ويتعين على مجلس الأمن أن يصاحب تلك العملية نحو مفاوضات محلية بين الأطراف الأفغانية. وينبغي لجميع الأطراف – الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين والبلدان المجاورة – أن تدعم تلك العملية لأن الحل الدائم لأفغانستان يكمن فيها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

اليوم تقف أفغانستان عند منعطف حاسم. في الوقت الراهن، تواجه عملية السلام في أفغانستان والحوار السياسي والحالة الأمنية والتنمية الاقتصادية فيها تحديات خطيرة، فضلا عن فرص ثمينة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل في تآزر لمساعدة جميع الأطراف في أفغانستان على اغتنام تلك الفرص ومعالجة تلك التحديات.

وترحب الصين بالإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة لإحلال السلام في أفغانستان واتفاق إحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان. وينبغي للأطراف الأفغانية والولايات المتحدة العمل معا من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق. وكجزء من التنفيذ، يجب بذل الجهود لضمان سحب القوات الأجنبية المتمركزة في أفغانستان بطريقة منظمة ومسؤولة، وانتقال الحالة في أفغانستان بسلاسة من أجل تجنب حدوث فراغ أمني، وتحديدا لمنع ظهور تنظيمات إرهابية قد تستفيد من هذا الوضع. ولهذا الغرض، ينبغي مواصلة دعم بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

وتؤيد الصين بقوة عملية مصالحة واسعة وجامعة وسلمية يقودها ويملكها الأفغان. ونحن نحترم تقرير الشعب الأفغاني لمستقبل بلده بشكل مستقل. وينبغي للأطراف الأفغانية أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف الأفغانية على وجه السرعة لمناقشة الترتيبات السياسية والأمنية المقبلة للبلد التي تكون مقبولة لجميع الأطراف، وأن تعمل في انسجام من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في أفغانستان. ونأمل أن يحترم المجتمع الدولي إرادة الشعب الأفغاني، وأن يواصل دعم المصالحة فيما بين أطرافه وأن يساعد أفغانستان على تحقيق السلام في وقت مبكر.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لإرساء أساس متين للسلام الدائم في أفغانستان. ولهذا الغرض، ينبغي أن يركز على عملية إعادة بناء سلمية، وعليه زيادة الاستثمار في بناء الهياكل الأساسية، وتعزيز الربط الإقليمي، وإيلاء الاهتمام للدور الحاسم للبلدان والمنظمات في المنطقة، وضخ الزخم في عملية التنمية المستدامة في أفغانستان. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي ولمواصلة تقديم مساهمتها في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.